المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 10-03-2008 العـــدد : 5264
الصفحـات : 18 المسلسل : 79

أكد أن القواسم المشتركة بين شعبي البلدين أقوى من أي مؤثرات خارجية .. ولي العهد في حوار مع «الشرق» القطرية:

العلاقات السعودية القطرية لم تنقطع .. وفي الدوحة أشعر أنني بين أهلي

أكد الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، أن العلاقات السعودية - القطرية علاقات تاريخية، تحكمها أواصر القربى والمصير المشترك.

وقال ولي العهد في حوار شامل مع "الشرق" القطرية نشرته أمس الأحد، إن التواسم المشتركة بين بلدينا وشعبينا هي أقوى من أي مؤثرات خارجية وعلاقاتنا لم تنقطع مطلقا، وأضاف "إن ما يربط قطر بالسعودية ليس وليد اليوم، ولا نتاج ظروف طارئة، إنما هو تعبير حقيقي صادق يعكس عمق العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين في مختلف المجالات والعمل على إزالة كل ما قد يشوب العلاقات بينهما" . ونوه ولي العهد بالنتائج الإيجابية المثمرة لجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر في تعزيز العلاقات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وأضاف بقوله: عندما أكون في قطر، فإنني أشعر بأنني بين أهلي وإخواني وأن أسس الإخاء والمحبة والتعاون التي تربط بين دول التعاون قد عبر عنها قادتها من خلال إقامة التعاون بين الدول الخليجية، وإن شعوبنا تتطلع إلى مزيد من الانجازات التي يرغب المواطن أن يلمسها على أرض الواقع.

وأشاد بجهود قادة المجلس في تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية التي تحولت إلى واقع معاش، وأصبح من حق المواطن الخليجي التملك والاستثمار والعمل في أية دولة من دول المجلس وهي خطوات ملموسة على أرض الواقع.

وأكد ولي العهد السعودي حق دول المجلس في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية لأغراض التنمية كإنتاج المياه والكهرباء.

نص الحوار:

علاقات الرياض والدوحة تحكمها أواصر القربى والمصير المشترك

بفضل جهود القادة أصبح للمواطن الخليجي حق التملك والاستثمار والعمل

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 10-03-2008 العـــدد : 5264
الصفحـات : 18 المسلسل : 79

«الاقتصادية» من الرياض

كيف يقيّم ولي العهد السعودي العلاقات الخليجية في ظل التحديات الراهنة التي تمر بها المنطقة؟

إن أسس الإخاء والمحبة والتعاون التي تربط بين دول الخليج العربية قد عبر عنها قادتها من خلال إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي هو امتداد وتطور طبيعي لعلاقات أزلية بين أبناء هذه المنطقة، ويجسد هذا المجلس روح التعاون والتآلف سعياً وراء خير ورفاهية وأمن واستقرار المواطن في دولنا، كما أنه أداة فاعلة لدعم جميع قضايا الأمة العربية والإسلامية. ولا شك أن العمل الخليجي المشترك في إطار مجلس التعاون قد واجه مصاعب ومعوقات وتحديات أمنية واقتصادية، ولكن لدينا بالمقابل حصيلة من الإنجازات التي حققناها في كافة المجالات، وثقة ترسخت لدينا بسلامة النهج المتميز لهذه المسيرة الخيرة. ومع أن هذا الكيان الخليجي قد أظهر المرة تلو الأخرى، بالتآلف والإرادة الموحدة، قدرة فائقة على التعامل مع الأحداث والتحديات، فإن المستجدات في بيئة إقليمية مضطربة تفرض علينا الاستمرار في تطوير أداء المجلس وتنسيق السياسات والمواقف. إن مسيرة دول مجلس التعاون قد قطعت شوطاً طويلاً منذ تأسيس المجلس، وقد حققنا (ولله الحمد) الكثير من الإنجازات للدول الأعضاء، وللمنطقة العربية عامة، ووقع أعضاء المجلس العديد من الاتفاقيات المشتركة بين دوله، مما زاد أواصر الترابط والتآلف في ما بينها، كما استطاع المجلس أن يبني علاقات دولية مهمة مع مجموعات ومؤسسات دولية عالمية. إننا ندرك أن تطلعات قادتنا في دول مجلس التعاون كبيرة وطموحاتهم واسعة، كما أن شعوبنا تتطلع إلى المزيد من الإنجازات التي يرغب المواطن أن يلمسها على أرض الواقع مباشرة وفي جميع المجالات. ولقد سعت المملكة العربية السعودية إلى تطوير التعاون مع جميع الأشقاء في دول مجلس التعاون لتعزيز وتنمية العلاقات معها في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية فيما يعود بالنفع والخير على بلداننا وشعوبها، وسوف نوالي الخطى ونواصل الجهود بإذن الله حتى نصل إلى الغايات التي تنشدها شعوب دول المجلس ويتطلع إليها قادتها.

لا يزال المواطن الخليجي يشكو من عدم اكتمال الوحدة الخليجية، كالاتفاق على العملة الموحدة أو التنقل بالبطاقات الشخصية والاستفادة من حقوق المواطنة الكاملة بين جميع الدول. فمتى تتحقق هذه المشروعات الطموحة على أرض الواقع؟

من المعلوم أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة قد أقرت بعد أشهر قليلة على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981م ومثلت منهاجاً شاملاً ومرناً للعمل الاقتصادي الخليجي وتهدف في نهاية المطاف إلى إقامة وحدة اقتصادية خليجية. وهناك الكثير من خطوات التكامل والتعاون التي تحققت في مسيرة الوحدة الخليجية التي اعتمدت أسلوب التدرج والتأني وتكوين القناعات واتخاذ خطوات، قد تبدو بطيئة ولكنها فعالة ومثمرة، فالتنقل بالبطاقة الشخصية يتم تحت مظلة المجلس بين عدد من الدول، والبقية تنتظر استكمال الإجراءات الفنية اللازمة للتطبيق. والعملة الخليجية قرر لها أن تنطلق عام 2010م ولكن كما تعلمون بعض القرارات لها متطلبات فنية تحتاج إلى بعض الوقت لتطبيقها على أرض الواقع. والنوايا الإيجابية والصادقة التي تنطلق من توجهات قادة المجلس قد تحولت إلى قرارات وبرامج عمل، واتخذ مجلس التعاون سلسلة من القرارات المتعلقة بتحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية التي تحولت إلى واقع معاش. وأصبح الآن من حق المواطن في دول مجلس التعاون الاستثمار والتملك والعمل في أية دولة من دول المجلس، وهذه خطوات ملموسة على أرض الواقع استفادت منها شرائح عديدة في المجتمع الخليجي.

كيف ينظر ولي العهد إلى قيام السوق الخليجية المشتركة؟

لقد أدرك قادة دول مجلس التعاون قبل إنشائه الحاجة إلى صياغة واقع خليجي جديد، جوهره الترابط القوي للمصالح الاقتصادية الخليجية والقناعة الراسخة بأن المجلس هو جسرها لعبور طريق وعرة وسط عالم التجمعات الاقتصادية العملاقة.. والتكامل الاقتصادي مطلب تفرضه الاعتبارات الدولية المعاصرة، ومن ثم أراد القادة أن يعملوا على تحقيقه، وكان من الأهداف التي سعى إليها مجلس التعاون منذ تأسيسه إقامة سوق خليجية مشتركة، وتم هذا العمل من خلال إجراءات تدريجية، إذ بدأ عام 1983م بإقامة منطقة التجارة الحرة في ما بينها، ثم إقامة الاتحاد الجمركي عام 2003م إلى أن وصلنا إلى إعلان سوق مشتركة في قمة الدوحة عام 2007م وتهدف هذه السوق إلى المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتيسير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمار، والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية في دول المجلس. إن قيام هذه السوق يؤكد أننا نسير بعون الله قدماً إلى تحقيق الأهداف بعزيمة صادقة وخطى ثابتة.

مرت العلاقات السعودية - القطرية بفترة توتر أدت إلى استدعاء السفير السعودي إلى الرياض. متى سنرى عودة هذه العلاقات إلى مستواها المعتاد؟

المملكة العربية السعودية وقطر دولتان شقيقتان جارتان، والعلاقات بينهما علاقات تاريخية وتحكمها أواصر القربى والمصير المشترك، شأنها في ذلك شأن العلاقات مع باقي دول مجلس التعاون. ولذا فإن ما يربطنا بالشقيقة دولة قطر ليس وليد اليوم، ولا نتاج ظروف طارئة، وإنما هو تعبير حقيقي صادق يعكس عمق العلاقات بين

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 10-03-2008 العـــدد : 5264
الصفحـات : 18 المسلسل : 79

البلدين والشعبين الشقيقين على مدى عقود طويلة. وقد أسهمت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وأخيه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات والعمل على إزالة كل ما قد يشوب العلاقات بينهما، وذلك خلال اتفاقهما (حفظهما الله) في العاشر من شهر رمضان الماضي الموافق 2007/9/22م وحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز قمة الدوحة الأخيرة وحضور أخيه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الرياض هو دليل على متانة العلاقات بين البلدين، وعندما أكون شخصياً في الدوحة، فأنا أشعر بأنني بين أهلي وإخواني، فالقواسم المشتركة بين بلدينا وشعبينا هي أقوى من أي مؤثرات خارجية. وعلاقتنا لم تنقطع مطلقاً. أما بخصوص السفير السعودي لدى دولة قطر فقد تم اختيار السفير، وقد وصل إلى الدوحة وباشر عمله فيها.

تشهد المملكة حراكاً ثقافياً وسياسياً واجتماعياً نشطاً.. كيف تنظرون إلى ما سينتج عن ذلك من تغيرات وما يؤدي إليه من أوضاع؟

إن مسيرة التحديث والتطوير في المملكة العربية السعودية لم تتوقف منذ تأسيسها على يد الملك المؤسس عبد العزيز (رحمه الله) ولقد شملت هذه المسيرة جميع المجالات، سواء في الاقتصاد والتنظيم والإدارة والتنمية البشرية والتعليم، إضافة إلى تحديث مختلف أنظمة الدولة ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية، كما أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (حفظه الله) قد أولى اهتماماً كبيراً لترسيخ مبدأ الحوار الوطني وحقوق الإنسان، وإننا في المملكة ندرك الحاجة لمواكبة التطورات في العالم والانفتاح على الجديد النافع بما لا يتعارض مع الشرع المطهر. وبالتالي فلا حدود للتطوير ما دام يتفق مع الشرع الحنيف. وما نشهده اليوم في المملكة هو عملية تطوير مستمرة واستجابة لما تسير عليه سياسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (حفظه الله) في التطوير في مختلف المجالات بما في ذلك مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية التي تهدف إلى الاستمرار في رفع المستوى المعيشي للمواطنين وإيجاد المزيد من فرص العمل وفتح المزيد من الجامعات والمؤسسات التعليمية والثقافية، وتوفير كافة القطاعات الخدمية وتنويع قطاعات الإنتاج وتشجيع فرص الاستثمار. وكل ذلك سيعود بحول الله على شعب المملكة بمزيد من النماء والرخاء. كما لا يفوتني أن أنوه بأن الازدهار الاقتصادي في المملكة له انعكاسات إيجابية كبيرة على اقتصادات دول مجلس التعاون بشكل عام، وإننا إذ نشعر بأن بلادنا تسارع اليوم أكثر من أي وقت مضى في النشاط الإنساني والانفتاح الاقتصادي بكافة أنواعه لما تملكه من قدرات بشرية، وإمكانات مادية هي نتاج لبرامج التنمية الوطنية التي بدأت منذ عقود. وكلي ثقة بأننا سنستمر بحول الله في هذا النهج التنموي الشمولي المتوازن الذي يهدف إلى إعداد أجيال متسلحة بسلاح العلم والمعرفة وقادرة بحول الله على المنافسة في عصر لا مكان فيه للضعيف.

تعرضت السعودية الشقيقة قبل عدة سنوات لموجات إرهابية وبفضل الله.. ثم القيادة الحكيمة استطاعت إحباط هذه الهجمات وتحقيق ضربات استباقية للقضاء على محاولات الإرهابيين الخارجين على القانون.. في حين أن دولاً كبرى فشلت في تحقيق ذلك.. ما تعليقكم؟

على المستوى الدولي فقد بادرت المملكة بالسعي لمحاربة هذه الآفة الدولية بعقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في الرياض عام 1425هـ بمشاركة أكثر من 60 دولة ومنظمة إقليمية ودولية. وخرج المؤتمر بالعديد من التوصيات العملية بما في ذلك تبنيه مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة. وعلى المستوى الداخلي فقد كانت الجهات الأمنية سباقة إلى القيام بواجبها الوطني بتتبع خيوط هذه الفئة المنحرفة وملاحقتها. وبفضل الله ثم بفضل الدعم المستمر لخادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) والجهود الكبيرة لأخي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية والمتابعة الفعالة لرجال الأمن البواسل. فقد تمكنت المملكة من إنجاز العديد من العمليات الأمنية الاستباقية لخلايا الإرهاب. وقد أثمرت هذه الجهود بفضل الله في استتباب أمن وأمان وطمأنينة المواطنين والمقيمين في المملكة. وهذه الإنجازات لم تكن لتتحقق دون توفيق الله ثم تعاون المواطنين. حيث يعدون هم السياج الأول في أمن وسلامة هذه البلاد.

الغاز القطري وصل إلى أمريكا وأوروبا إلا أنه لم يصل إلى الدول الخليجية بسبب عوائق سياسية أكثر منها اقتصادية .. هل يمكن أن نرى واقعاً جديداً للتعاون الخليجي في مجال الطاقة النظيفة؟

إن وصول الثروات الطبيعية، سواء كانت بترولا أو غازا، التي حباها المولى عز وجل لدولنا إلى الأسواق العالمية في مختلف أرجاء المعمورة هو أمر مطلوب. ولكل دولة من دول مجلس التعاون المصدرة للبترول أو الغاز دراساتها وخططها الاقتصادية

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 10-03-2008 العـــدد : 5264
الصفحـات : 18 المسلسل : 79

الهادفة إلى تحديد الأسواق المجدية لصادراتها في الدول المستهلكة، سواء كانت في الغرب أو في الشرق، وبالنسبة للتجارة البينية والصادرات بين دول مجلس التعاون فإنها تخضع كذلك للدراسات الاقتصادية والفنية التي توليها اللجان المتخصصة داخل مجلس التعاون الكثير من الاهتمام، والمملكة العربية السعودية تبارك وتشجع التعاون التجاري والاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وتبادل المصالح المشتركة فيما يعود بالنفع والخير على بلداننا، ويدعم التعاون المشترك بين شعوبها، وبما يحفظ حقوق ومصالح دولها.

تشهد المنطقة توترات على خلفية الملف النووي الإيراني. وفي ظل تصاعد المواجهة الأمريكية - الإيرانية.. كيف يرى ولي العهد انعكاس هذه التوترات على دول مجلس التعاون؟

شهدت منطقة الشرق الأوسط سنوات طويلة من الحروب والنزاعات التي لم تقتصر آثارها التدميرية على المنطقة، وإنما امتدت لتلقي بظلالها على مناطق أخرى من العالم. وعلى الرغم مما شهدته منطقة الخليج العربي من حروب خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أثبت تماسكه وقوته في ظل هذه الظروف غير المستقرة. وقد كانت مواقف دول مجلس التعاون واضحة في ضرورة العمل على نزع فتيل الأزمات وبذل كافة الجهود للمحافظة على السلم والأمن في هذه المنطقة البالغة الأهمية للعالم بأسره. كما أن موقف دول المجلس واضح كذلك فيما يتعلق بضرورة خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ووجوب الالتزام الكامل والدقيق بالقرارات الدولية والضوابط التي وضعتها الاتفاقيات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية. وقد وضع المجتمع الدولي ممثلا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية معايير واضحة تفرق بين السعي للحصول على التقنية المطلوبة للاستخدامات السلمية، واقتناء الطاقة النووية لأهداف أخرى. وقد عبر مجلس التعاون عن أمله في أن تحل الأزمة النووية الإيرانية بالطرق السلمية.

كشفت دول مجلس التعاون عن رغبتها في امتلاك الطاقة النووية السلمية، هل يرى ولي العهد أنها قادرة على ذلك في ظل الإخفاق الذي لازم عددا من المشاريع الخليجية المشتركة؟

ان قرار قادة دول المجلس امتلاك التقنية النووية السلمية طبقاً للمعايير والأنظمة الدولية هو حق مشروع لدول المجلس من أجل توظيف الطاقة النووية في دعم مسيرة التقدم والنهضة، والنماء في دولنا، حاضراً، ومستقبلاً. والاستفادة منها في مشاريعنا التنموية. وفي استخداماتنا المدنية. ودول مجلس التعاون لا تسعى من خلال امتلاك هذه التقنية للهيمنة والتهديد. بل لخدمة التنمية. لذلك فقد طلبت الأمانة العامة لمجلس التعاون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إعداد دراسة جدوى أولية لاستخدامات الطاقة النووية وفق المعايير الدولية. وهذا يعكس حرص دول المجلس على الاستفادة من الطاقة النووية في الأغراض السلمية كإنتاج الكهرباء وتحلية المياه.

الملف اللبناني لا يزال مفتوحاً، والصراع السياسي في لبنان لا يزال دائراً.. كيف يرى ولي العهد حل هذا الملف؟

وقفت المملكة العربية السعودية - ولا تزال - مع لبنان منذ استقلاله في كل الظروف وقفة أخوة ومحبة وصداقة. فكانت مؤازرة المملكة للبنان خلال فترة الحرب الأهلية واضحة وتوجت جهود المملكة في وقف نزيف الدم اللبناني آنذاك بنتائج اجتماع الطائف. الذي يشكل مرجعية مهمة لكل اللبنانيين وكانت هي المخرج من الأزمة والحرب الطاحنة التي قضت على الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والتعايش الاجتماعي بين كافة الأطراف اللبنانية، ومن هنا فنحن في المملكة نعمل على دعم وتأييد التصالح والاتفاق بين الأطراف اللبنانية من أجل تفادي العودة إلى أجواء الحرب الأهلية مرة أخرى. ونقف من جميع الأطراف على مسافة واحدة. ولا نتدخل في الشأن اللبناني الداخلي. وإنما نقوم بما يمليه علينا واجبنا تجاه الأشقاء هناك بمتابعة الجهود في سبيل تجاوز أزمة الرئاسة اللبنانية. وقد وضعت الجامعة العربية تقلها ممثلة عن الدول العربية للإسهام في حل هذه الأزمة قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي المقبل. وندعو الإخوة اللبنانيين إلى تجاوز الأزمة والمحافظة على وحدة لبنان واستقراره وتماسكه وتغليب جانب الحوار والابتعاد عن كل ما من شأنه بث الفرقة والانقسام.

في قمة بيروت تبنت الدول العربية مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز للسلام. لكن الطرف الآخر (إسرائيل) رفضها فعلياً. هل تتوقع مواقف عربية جديدة تواكب رد الفعل الإسرائيلي؟

لقد أطلق خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مبادرته التاريخية للسلام في الشرق الأوسط التي تبنتها قمة بيروت عام 2002م، حرصاً منه (حفظه الله) على أن يدفع بالمنطقة إلى آفاق جديدة من التعايش السلمي المبني على استعادة الحقوق العربية التاريخية. وإنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي وتحقيق العدالة في المنطقة. وقد تميزت هذه المبادرة بشموليتها لكافة

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 10-03-2008 العـــدد : 5264
الصفحـات : 18 المسلسل : 79

غير واضحة تصوير

القضايا. وأصبحت هذه المبادرة هي العنوان الرئيس لكل الجهود التي تبذل لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، وقد خطت الدول العربية خطوة مهمة وتاريخية في بناء أجندتها السياسية وفق هذه المبادرة التي نقلت المطالب الفلسطينية والعربية من أصوات متعددة وجهود مبعثرة إلى صوت واحد، وموقف مشترك يعبر عن مواقف جميع الدول العربية. وعلى الرغم من المماطلة الإسرائيلية في تقديم استحقاقات السلام في المنطقة وفق هذه المبادرة، فإننا على قناعة بأن المبادرة العربية ستظل هي المرجعية السياسية التي تبدأ منها، وتنتهي عندها أي مفاوضات بين الأطراف العربية والإسرائيلية.

دعا رئيس الوزراء العراقي قبل فترة طويلة الدول العربية لإعادة سفرائها إلى بلاده.. فهل نتوقع عودة السفير السعودي إلى بغداد قريباً؟

نحن في المملكة العربية السعودية ومعنا الأشقاء في دول مجلس التعاون من أكثر الدول حرصاً على استتباب الأمن في العراق، وعودة الحياة الطبيعية للمواطنين العراقيين، وقد أعلنت المملكة عن رغبتها في فتح سفارتها في بغداد، وأرسلت وفداً لتقييم إمكانية فتح السفارة والإعداد لذلك، وسيتم إن شاء الله افتتاح السفارة حال الانتهاء من استكمال الإجراءات التنظيمية الخاصة بذلك، وندعو الله أن يوفق كل الأطراف العراقية إلى أن يلتئم شملهم وتتوحد كلمتهم حتى يخرجوا من هذه الأزمة. ويستعيد العراق الشقيق مكانته اللائقة في المنطقة والمجتمع الدولي.

الخلاف السعودي - السوري يتصاعد في وقت القمة العربية المزمع عقدها في دمشق. فهل يتوقع ولي العهد مشاركة سعودية على مستوى القيادة في هذه القمة.. وما تطلعات ولي العهد لنجاحها.. وما أبرز ملامح الملفات التي يتوقع بحثها في هذه القمة؟

سورية بلد عربي شقيق وغال علينا، وتربطنا به أواصر الأخوة والدم والمصير، ونحن حريصون على لم الشمل ووحدة الصف وتقوية التضامن العربي، ومن هذا المنطلق فإننا نأمل أن تكون الظروف مهيأة لنجاح القمة العربية المقبلة، وأن يتم الإعداد لها بشكل جيد، فهي قمة تأتي في ظروف حرجة بالنسبة للوضع في فلسطين ولبنان، ومن مصلحة الأمة العربية جمعاء أن تحقق هذه القمة النجاح المطلوب منها إن شاء الله، وأود أن أؤكد أن سياسة المملكة العربية السعودية هي سياسة الإخاء والتسامي وبذل كافة الجهود لاحتواء أي اختلاف وعدم الانجرار وراء أية سياسة قد تؤدي إلى إضعاف الصف العربي، وسياسة المملكة ثابتة ولم ولن تتغير بحول الله، وهي تؤمن بأن مصدر قوة الأمة العربية يكمن في الاحترام المتبادل بين جميع دولها دون استثناء، وبالالتزام بالشرعية العربية والدولية المتمثلة في احترام سيادة كل دولة من الدول العربية الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

يتعرض الفلسطينيون لحصار إسرائيلي وحملات عسكرية مستمرة.. كيف تنظرون إلى المخرج من هذه الأزمة، لا سيما في ظل ظروف الانقسام الداخلي الفلسطيني؟

إن استمرار إسرائيل في التصعيد العسكري واعتداءاتها على الشعب الفلسطيني الأعزل وقتل أبنائه ستؤدي إلى تفويت وتقويض أي فرصة للسلام، وما تقوم به إسرائيل حالياً من تدمير وحصار اقتصادي وممارسات قمع يومية واجتياحات عسكرية متكررة، هو خرق واضح للمبادئ والمفاهيم والأعراف الدولية، وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان، وهذا ليس بمستغرب من إسرائيل التي انتهجت الاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني الصامد منذ أكثر من 60 عاماً، لتعزيز بقائها دولة محتلة ومغتصبة للحقوق الفلسطينية والعربية، وقد أعطى الانقسام داخل الصف الفلسطيني للأسف الشديد الفرصة لإسرائيل وهيأ المناخ المناسب لها لتحقق بعضاً من أهدافها، التي تسعى من خلالها إلى تدمير كل الجهود السلمية في المنطقة ولتتملص من الوفاء باستحقاقات السلام مع الفلسطينيين، إن وحدة الصف الفلسطيني هي الخطوة الأولى والأساس في مسيرة استعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة والانتقال إلى مرحلة جديدة لتغيير الواقع المؤلم الذي يعيشه هذا الشعب داخل الحصار الإسرائيلي، ولهذا فعلى الجميع أن يبدأوا بتجاوز خلافاتهم وتوحيد صفوفهم، كما أننا نطالب المجتمع الدولي - وعلى وجه الخصوص الدول الكبرى في مجلس الأمن - بتحمل المسؤولية والعمل على وقف هذه الاعتداءات الإسرائيلية، وعدم إعطاء إسرائيل أية ذريعة لمواصلة عدوانها.

خلال الأيام القليلة المقبلة سينعقد مؤتمر القمة الإسلامية في داكار .. ماذا تتطلع إليه المملكة من نتائج في هذه القمة في ظل التحديات التي تشهدها الأوضاع الدولية الراهنة؟

إن جدول هذه القمة حافل بالموضوعات المهمة، وعلى رأسها موضوعات الساعة من العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني، والوضع في العراق وأفغانستان، والمناطق الساخنة الأخرى في العالم الإسلامي، كما أن القمة ستعمل على المصادقة على الميثاق الجديد لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتعزيز التعاون وتنسيق العمل بين الدول الإسلامية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والإعلامية، ولا شك أن الشعوب الإسلامية تتطلع إلى إنجازات مهمة على المديين القريب والبعيد على حد سواء.. إننا في المملكة العربية السعودية نثق بأن الجهود المبذولة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ستحقق المزيد من التنسيق بين مواقف الدول الإسلامية ووحدة الصف الإسلامي.